الأمم المتحدة

E/AC.51/2019/L.4/Add.21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد جون **يامادا** (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

(البند ٣ (أ))

البرنامج ١٩
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

١ - نظرت اللجنة أثناء جلستها الرابعة عشرة، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في البرنامج الفرعي ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج في عام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect. 22)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج ثم ردوا على الاستفسارات التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

020719 280619 19-10837 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أُعربَ عن التقدير والتأييد للبرنامج وللعمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وخاصة في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة.

٤ - وأكد أحد الوفود أن برنامج الإصلاح الطموح الذي وضعه الأمين العام ينبغي تنفيذه بالكامل، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، بما يشمل الحد من الازدواجية، وتقديم كامل الدعم إلى الأفرقة القطرية، والتأكد من تبسيط الهيكل الإقليمي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥ - وفي إشارة إلى أن اللجنة نظرت في وقت سابق في الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أبدى أحد الوفود ملاحظات عن تشابه التحديات التي تواجه المنطقتين وعن النُّهج المتبعة في التصدي لها. وفي هذا الصدد، طلب الوفد إيضاحات عن مستوى التعاون بين اللجنتين وغيرهما من المنظمات الإقليمية من أجل تبادل أفضل الممارسات والموظفين. وعلاوة على ذلك، وفي سياق التعاون الإقليمي، ولا سيما ما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين الجديد، طُلب تقديم تفاصيل وتعليقات على التوقعات المتعلقة بآثار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وما إذا كان من شأنه أن يعزز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء.

٦ - وأشار أحد الوفود إلى إقرار اللجنة بأن ندرة البيانات الموثوقة والمصنفة لا تزال عائقا أمام صوغ وتنفيذ السياسات، وأعرب في هذا الصدد عن ترحيبه بالتركيز على بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية.

٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة، سأل أحد الوفود إن كان ''التعبير الجماعي عن التزام الدول العربية بالتصدي لتحديات تغير المناخ'' يمكن حقا أن يُعتبر من النتائج، إذ هو مجرد تعبير عن التزام. وقال ذلك الوفد أنه لم يتمكن من إيجاد نواتج متوخاة ملموسة ومحددة ترمي إلى تحقيق أهداف البرنامج الفرعي، وكذلك أهداف البرامج الفرعية الأخرى، وطلب مزيدا من المعلومات عن النواتج المتوخاة الملموسة.

٨ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، التنمية الاجتماعية، أُعربَ عن التقدير للتركيز على الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وتم التشديد على أن هذه المسألة تخص جميع المناطق، وعلى أن في ذلك الوقت بالذات، كان الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منعقدا في غرفة الاجتماعات المجاورة. وأشيرَ أيضا إلى أن ممثل الأمين العام ذكر في كلمته الاستهلالية أن اللجنة ستعمل على تحديد مفهوم الإعاقة وتعريفه بمزيد من الفعالية. وفي هذا الصدد، طُلبت إيضاحات بشأن تلك الجهود المقررة، بالنظر إلى أن اللجنة تعتقد أن تلك المفاهيم تم بالفعل تحديدها بوضوح.

٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، استخدام الإحصاءات لصنع السياسات القائمة على الأدلة، وعلى وجه التحديد، في إطار تسليط الأضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨، وهي ''تحسين قياس التمويل الإسلامي المتنامي في سياق الحسابات القومية''، طُلبت إيضاحات بشأن صورة ورقة نقدية مغربية وما يرتبط بذلك من إشارة إليها في سياق التمويل الإسلامي. وتمت الإشارة إلى أن المغرب لا ينتمي إلى منطقة غرب آسيا. وأشير كذلك إلى أن هناك فجوة لا يستهان بها بين النتيجة التي تم إبرازها والنتائج والأدلة الوارد وصفها في التقرير، وهي تحديدا ''زيادة عدد البلدان (من ١٦ إلى ١٨) التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إطارا متكاملا لجميع إحصاءاتها الاقتصادية''.

١٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، النهوض بالمرأة، لوحظ اقتراح يدعو إلى تغيير الهدف الذي سبقت الموافقة عليه، بحيث يشمل تحقيق العدالة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الوفود أن الهدف السابق كان أوسع نطاقا، واستفسر عما إذا كان التغيير منبثقا عن ولاية جديدة أُسندت إلى اللجنة. وطلب الوفد نفسه معرفة سبب اقتراح تغييرات مماثلة في أهداف برامج فرعية أخرى.